البعثة التجارية المصرية إلى ساحل الذهب وليبيريا والكونغو البلجيكي ١٩٥٦ – ١٩٥٨

د . صالح محمد عمر

باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر

البعثة التجارية المصرية إلى ساحل الذهب وليبيريا والكونغو البلجيكي ١٩٥٦ – ١٩٥٨

د . صالح محمد عمر(*)

الملخص :

بُنيت السياسة الخارجية المصرية منذ قيام ثورة ١٩٥٢ على توطيد العلاقات المصرية الأفريقية وذلك مع العديد من دول القارة ومنها دول غرب إفريقيا ، فقد اهتمت الإدارة المصرية بتوثيق مختلف العلاقات السياسية والثقافية والتجارية مع ساحل الذهب ؛ من أجل أن يتقدم ويمضى قدمًا في سبيل الحرية الكاملة ، وأن يكون مركزًا يشع منه الحركات التحريرية في هذا الجزء من القارة التي ردحت زمنًا طويلاً تحت نير الاستعمار ، ومصر التي تربطها بهذه الشعوب أكثر من رابطة ، ترى أن تآزرها مع هذه الشعوب وتعاونها بهدف تخليصها من الاستعمار ، ولم يكن إرسال بعثة تجارية إلى ساحل الذهب وليد فكرة جديدة ولم يكن الغرض منها تجاريًا فقط بل سياسي أيضًا .

وقد تم تقسيم البحث لعدد من المحاور : أولها نبذة عن إقليم ساحل الذهب ، ثانيها التمهيد للبعثة ، ثالثها تشكيل البعثة ، رابعها زيارة البعثة لليبيريا ، خامسها زيارة البعثة للكونغو البلجيكى ، سادسها نشاط البعثة وأهم النتائج . وقد اعتمدت الدراسة وبشكلٍ أساسي على وثائق الخارجية المصرية بدار الوثائق القومية .

(*) باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر .

Abstract:

thc Egyptian adminstration madc surc to cstablish thc political,cultural and commercial relation with the Gold coast, for the progress towards to its complete liberation, and be a liberation centre from which other liberation movements radiates from, in this region of the continent that fell under the power of colonialism for a long period of time and Egypt which has more than one bond with these nations, believes that with synergy, cooperation and participation of these people towards one goal, which is to rid them of colonialism, sending a trade expedition to the gold coast wasn't a newly born idea whose purpose wasn't only commercial but also political

The research was divided into a number of axes: the first is an overview of the Gold Coast region, the second is the introduction to the mission, the third is the formation of the mission, the fourth is the mission's visit to Liberia, the fifth is the mission's visit to the Belgian Congo, the sixth is the mission's activity and the most important results, and the study relied mainly on Documents of the Egyptian Foreign Ministry in The National archives.

منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وانفتاح السياسة الخارجية المصرية على العالم عملت مصر على تدعيم علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بمختلف الدول الأفريقية سواء كانت المستقلة أو التي هي في طور الاستقلال بل شاركت في عملية الاستقلال ودعمت حركات التحرر في تلك الدول وكانت القاهرة قبلة لكل مناضل من أجل حرية بلاده ، وقد رأت الإدارة المصرية أن خير وسيلة لاستطلاع ظروف تلك الدول هو إرسال البعثات الاستطلاعية إلى تلك الأقطار للاطلاع عن قرب بظروف تلك الدول وهى على أعتاب الاستقلال حتى يتم إقامة علاقات كاملة معها من خلال معرفة ظروفها عن قرب وكان ساحل الذهب من بين هذه الأقاليم ، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليلقى الضوء على أحد هذه البعثات المصرية التي زارت ساحل الذهب وعدد من الدول الأفريقية الأخرى مثل ليبيريا والكونغو البلجيكي حتى يكون لمصر موطأ قدم فيها فور إعلان استقلالها ، وقد تم تقسيم البحث لعدد من المحاور : أولها : نبذة عن إقليم ساحل الذهب ، ثانيها : التمهيد للبعثة ، ثالثها : تشكيل البعثة ، رابعها : زيارة البعثة لليبيريا ، خامسها : زيارة البعثة للكونغو البلجيكى ، سادسها : نشاط البعثة وأهم النتائج . وقد اعتمدت الدراسة وبشكل أساسى على وثائق الخارجية المصرية .

أولاً : نبذة عن إقليم ساحل الذهب Gold Coast

يعتبر البرتغاليون أول من وجه أنظار أوروبا إلى ساحل الذهب[١] بالنسبة لوجود معدن الذهب ، وقد كان ذلك في القرن الخامس عشر ، ومن ثم توافدت على البلاد البعثات والشركات والأفراد بغرض التجارة ، وبدأت المنافسة بين الدول المختلفة على هذا الجزء من الساحل الغربي للقارة الأفريقية[١] .

وقد انتشر التجار الأوروبيون وشيدوا عدة حصون على طول ساحل الذهب ، وشكلت بريطانيا جولد كوست في عام ١٨٢١ عندما ألغت شركة التجارة الأفريقية ، وتم الاستيلاء على المصالح المتبقية للدول الأوروبية الأخرى[٢] .

وسعت بريطانيا المستعمرة بشكل مطرد من خلال غزو الممالك المحلية ، ولا سيما اتحاد أشانتي واتحاد فانت ، وحدث بين الأشانتي والبريطانيين أربع حروب ، والتي عُرفت بحروب الأنجلو أشانتي ، وكان من نتائجها أن أصبح شعب أشانتي محمية في ١ يناير١٩٠٢[٣] .

ويضم ساحل الذهب مستعمرة وثلاث محميات ، أولها : أشانتى وقد وضعت تحت الحماية البريطانية في عام ١٨٩٦ ، ثانيها : المناطق الشمالية ووضعت تحت الحماية في ١٩٠١ ، ثالثها : توجولاند التي قسمت عند نهاية الحرب العالمية الأولى بين فرنسا وبريطانيا ، ووضعت سنة ١٩٤٦ تحت وصاية بريطانيا وفقًا لنظام المستعمرة[٤] .

وبحلول عام ١٩٤٥ ، طالب سكان جولد كوست المزيد من الحكم الذاتي[٥] ، لذلك منحت بريطانيا ساحل الذهب دستوراً جديداً في سنة ١٩٤٦ ، لم يحقق هذا الدستور أماني الأفريقيين ومطالبهم ؛ حيث ظل الحاكم العام هو المسيطر على شئون الإقليم . وتم اقتراح إدخال إصلاحات دستورية تتفق وتطور الإقليم ، وفى يناير ١٩٥١ جرت أول انتخابات في ساحل الذهب ، فاز بها حزب مؤتمر الشعب بزعامة نكروما[٦] ، وبمقتضى دستور سنة ١٩٥٤ أصبح مجلس وزراء ساحل الذهب مكونًا من وزراء أفريقيين ، أما شئون الدفاع والشئون الخارجية فقد ظلت من اختصاص الحاكم العام تعاونه لجنة استشارية ، وبحلول عام ١٩٥٦ كانت توجولاند البريطانية ومحمية أشانتي ومحمية فانت قد اندمجت مع جولد كوست لإنشاء مستعمرة واحدة ، وأصبحت تُعرَف باسم جولد كوست[٧] ، وقد أوجدت بريطانيا في هذه البلاد نظاماً ثابتًا للحكم ، حيث حافظت على النظام القائم مع إدخال بعض التعديلات التي تمكنهم من فرض سيطرتهم على هذه البلاد بطريقة غير مباشرة ، حيث كانوا يصدرون أوامرهم عن طريق زعماء القبائل المحليين[٨] .

يمتد ساحل الذهب ٣٣٥ ميلاً على طول خليج غينيا ، ومساحته ٩١,٨٤٣ ميلاً مربعًا[٩] ، ويحده من الغرب والشمال ساحل العاج ومن الشرق توجو لاند الفرنسية[١٠] ، ويقدر عدد السكان حسب إحصاء ١٩٥٠ بنحو٤,٢٥٠,٠٠٠[١١] ، ويعتنق٣٠٪ من السكان المسيحية ، و١٠٪ الإسلام ، والباقي وثنيون ، واللغة السائدة هي اللغة الإنجليزية وبعض اللهجات الأفريقية المختلفة[١٢] .

ومن الناحية الاقتصادية ، بلغ مجموع الواردات عام ١٩٥١ حوالى ٦٣,٣١٣,٥٠٤ جنيهات ، والصادرات ٩١,٢٤٩,١٩٢ جنيهًا ، وأهم الصادرات : الكاكاو والمنجنيز والخشب والماس[١٣] ، أما المنتجات الزراعية فهى البن والفواكة والموز والخشب والمحصول الزراعي الرئيس الكاكاو[١٤] ، أما الثروة المعدنية فتتمثل في البوكسيت والماس ويليها الذهب ، وأهم الواردات : الآلات ، ووحدات النقل ، والمواد الغذائية ، والمصنوعات القطنية ، والأدوية ، والدول المصدرة والمستوردة هي بريطانيا وهولندا وأمريكا[١٥] .

ثانيًا : التمهيد للبعثة

اهتمت الإدارة المصرية بتوثيق مختلف العلاقات السياسية والثقافية والتجارية مع ساحل الذهب ؛ من أجل أن يتقدم ويمضى قدمًا في سبيل الحرية الكاملة ، وأن يكون مركزًا يشع منه الحركات التحريرية في هذا الجزء من القارة المظلمة التي ردحت زمنًا طويلاً تحت نير الاستعمار وتفرق شمل أهلها بفضل أساليبه الملتوية لتحقيق أطماعٍ رخيصة ، ومصر التي تربطها بهذه الشعوب أكثر من رابطة ترى أنه بتآزر هذه الشعوب وتعاونها واشتراكها في هدف واحد ، وهو تخليصها من براثن الاستعمار ، يتحقق الخير والعزة لأبناء هذه القارة التي قدر لها أن ترى النور بعد ظلام دامس[١٦] .

إن إرسال بعثة تجارية إلى ساحل الذهب لم يكن وليد فكرة جديدة ولم يكن الغرض منها تجارى فقط بل سياسي أيضًا ، فقد كان هناك العديد من الطلبات

والاقتراحات المقدمة لإرسال بعثة إلى غرب أفريقيا نظرًا لعدم وجود تمثيل دبلوماسي مصري هناك ، إذًا فإن الغرض منها مزدوج فهو اقتصادي وسياسي في نفس الوقت ، وهو ما ذكره وأكد عليه سفير جمهورية مصر في لندن الذى أوضح في مذكرته المؤرخة في أكتوبر ١٩٥٥ بزيارة كل من وزير التعمير بنيجريا الشرقية اونو بوجو Ono Bugu والسيد كروبوا يدوسى العضو بالمجلس التشريعي لساحل الذهب وبصحبتهما السيد هربرت بنكرفت ديمروت Herbert Bancroft Me Dermott التاجر بلندن والجاميكي الأصل وهو صديق شخصي لرئيس وزراء نيجريا الشرقية ولكبار الشخصيات الأفريقية في كل من نيجريا وساحل الذهب وقد حضر هذه المقابلة مع سفير مصر في لندن السيد الاميرالاي محمد صبيح الملحق العسكري بالسفارة والسيد محمد شديد المستشار التجاري بها ، وفى خلال الحديث الذى دار بينهم جميعًا خلال هذا الاجتماع أشار السيد كروبوا يدوسى إلى عدم وجود قنصلية مصرية بساحل الذهب ، وأنه يرجو أن تفكر الحكومة المصرية في فتح قنصلية لمصر ببلاده ، ثم قال إن ساحل الذهب يتمتع بحكم ذاتي وأنه يود تعزيز علاقاته وتنميتها مع مصر تمشيًا مع قرارات مؤتمر باندونج[١٧] للشعوب الآسيوية والأفريقية ، وقد رد عليه سفير مصر في لندن بأن الحكومة المصرية مهتمة كل الاهتمام بتوطيد علاقات مصر ببلاده وأنها ترحب كل الترحيب بكل ما شأنه زيادة وتقوية هذه العلاقات ، وعندئذ ذكر السيد اونو بوجو وزير التعمير بنيجيريا الشرقية أنه كان يود زيارة مصر في طريق عودته إلى بلاده من بريطانيا للاتصال بالمختصين فيها ودراسة موضوع تنمية العلاقات التجارية بين مصر ونيجريا الشرقية ولكنه يأسف لعدم إمكانه القيام بهذه الزيارة لاضطراره إلى العودة رأسًا من بريطانيا إلى نيجريا الشرقية في أوائل نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم قال إنه يقترح أن يسافر السيد ماكد رمنت الذى له علاقات قوية بجميع الشخصيات المهمة في كل من نيجريا الشرقية وساحل الذهب إلى مصر في شهر نوفمبر ١٩٥٥ لمباحثة الجهات المصرية المختصة في تعزيز وتنمية العلاقات التجارية بين

مصر وكل من نيجيريا الشرقية وساحل الذهب ، وحينئذ ذكر السيد محمد شديد المستشار التجاري أنه قد يحسن أولاً التفكير في إرسال وفد مصري من التجار ورجال الأعمال وبعض المختصين لزيارة نيجيريا الشرقية وساحل الذهب ودراسة أحوال السوق في كل منهما والاتصال بالمسئولين في البلدين والتفاهم معهم على ما يمكن عمله لتشجيع وتنمية التبادل التجاري مع مصر ، وذكر السيد اونوبوجو بأن زيارة وفد كبير بهذا الشكل إلى نيجيريا الشرقية وساحل الذهب سيثير الظنون والشكوك كما سيؤدى إلى لفت النظر ، وأشار إلى أن بريطانيا لن تنظر بلا شك بارتياح إلى مثل هذه الزيارة وإنها ستقاوم كل ما من شأنه توطيد العلاقات بين مصر وبلاده ، ثم قال إنه يقترح بعد زيارة مستر ماكدو رمنت إلى القاهرة أن يسافر مع واحد أو اثنين فقط من المختصين في مصر إلى نيجريا الشرقية وساحل الذهب وبذلك يتم الاتصال بين مصر وبين نيجيريا الشرقية وساحل الذهب بشكل لا يثير الظنون أو يلفت النظر [١٨] وقد وافق السيد كروبو ايدوسى على هذا الاقتراح وطلب أن تتم زيارة ساحل الذهب قبل نيجريا الشرقية وقبل أواخر شهر نوفمبر ١٩٥٥ لأنه سيسافر من ساحل الذهب إلى المكسيك في أواخر نوفمبر ١٩٥٥ ، وحينئذ ذكر السيد الاميرالاى محمد صبيح أننا نرحب بتنمية وزيادة العلاقات مع نيجيريا الشرقية وساحل الذهب وأشار إلى إحالة الموضوع على الجهات المختصة في مصر فإذا ما وافقت على سفر مستر ماكدو رمنت إلى القاهرة سيتم الاتصال به للسفر إلى مصر[١٩] .

وبمناسبة مقابلة السيد كرونو ايدوسى العضو التشريعى بساحل الذهب للسيد مستشار السفارة المصرية بلندن ورجائه أن تقوم الحكومة المصرية بفتح قنصلية لها في بلاده فقد قام قسم أفريقيا ببحث هذا الطلب وانتهى إلى بعض النتائج أولها أن ساحل الذهب إحدى المستعمرات البريطانية (محمية) في غرب أفريقيا ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاء ١٩٤٨ (٤,١١١,٦٨٠نسمة) ، ثانيها أنه لا توجد علاقات

تجارية مباشرة بين مصر وساحل الذهب ، وتدل إحصاءات التجارة الخارجية على أن هناك علاقات تجارية بين مصر وأفريقيا الاستوائية الغربية البريطانية ، ويدخل ساحل العاج بطبيعة الحال في تلك المنطقة ، والتجارة مع تلك المنطقة ضئيلة للغاية وتحتكر الشركات البريطانية حركة التجارة الخارجية في ساحل الذهب ، كما أن بإمكان مصر أن تصدر إليها المنسوجات القطنية والمواد الكحولية والأسمنت وأن تستورد منها الكاكاو والفلفل الأسود ، لذلك قام قسم أفريقيا بدراسة موضوع إنشاء شبكة للتمثيل القنصلي في دول أفريقيا المختلفة وذلك لتوثيق الصلات بينها ومعرفة أحوال تلك الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما رأى قسم أفريقيا أن إنشاء قنصلية لمصر في نيجريا بدلًا من ساحل الذهب ، خاصة وأن نيجريا تقع في غرب أفريقيا وتقرب كثيراً من ساحل الذهب ، وعدد سكانها يبلغ ٢٥ مليونًا أو أكثر وغالبيتهم مسلمون وتفوق ساحل الذهب في التجارة الخارجية ، على أن يكون من اختصاص هذه القنصلية في لاجوس عاصمة نيجريا مراقبة الأحوال السياسية في المنطقة المجاورة وهي (ساحل الذهب – الكاميرون – سيراليون) وبذلك يكون إنشاء القنصلية أشمل وأعم وتؤدى الأغراض التي أنشئت من أجلها ويمكن لمصر بعد ذلك وضع سياسة ثابتة لتصريف منتجاتها وتبادل العلاقات التجارية مع تلك المنطقة كلها[٢٠] ، كما أن وجود هذا التمثيل بنيجريا سوف يسد الفراغ الموجود فضلاً عن الاستفادة منه في ربط مصر بكل المستعمرات الواقعة بغرب أفريقيا ليتيسر لها القيام بدورها ورعاية مصالحها كلما أرادت ، بالإضافة إلى مواجهة البلاد المستعمرة والتي تنفق الأموال الطائلة لخلق العناصر الموالية لها في هذه الشعوب ، على حين أن الأمر بالنسبة لمصر ميسوراً إذا أن أغلب سكان نيجريا يميلون إلي مصر بحكم دينهم وتطلعهم إلى الثقافة المصرية ، لذلك فتدعيم هذه الصلة لا يحتاج إلى نفقات كبرى ، وليس هذا فقط بل إن غرب أفريقيا فخال تمامًا من أي تمثيل ، في حين أن بغرب القارة دول ومستعمرات بلغت من العمران وارتفاع مستوى الحياة والتقدم الاقتصادي والأهمية

السياسية درجة ممتازة بالنسبة لباقي شعوب القارة ولكى تتمكن مصر من دراسة هذه الإمكانيات لابد لمصر من تمثيل قنصلي يدرس محلياً كل ما يعود على مصر من الفوائد بتوطيد العلاقات مع هذه الدول[٢١] .

وقد أرسلت سفارة مصر بلندن في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ إلى وزارة الخارجية المذكرة الخاصة بالحديث الذي دار مع رئيس وزراء نيجريا الشرقية والمذكرة الذي وضعها مستشار السفارة عن زيارة اونو بوجو وزير التعمير بنيجريا الشرقية والسيد كروبوا يدوسى العضو بالمجلس التشريعي بساحل الذهب وذلك للنظر والإفادة[٢٢] .

وبسبب زيارة السيد كرونوا يدوسى عضو المجلس التشريعي بساحل الذهب للسفارة المصرية بلندن ورجائه أن تقوم الحكومة المصرية بفتح قنصلية لها في بلاده ، ومن أجل ذلك طلبت إدارة الشئون السياسية قسم أفريقيا إلى الإدارة الاقتصادية في مذكرتها المؤرخة في ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٥ موافاتها بمذكرة عن مدى العلاقات التجارية بين مصر وساحل الذهب كما أرفقت إدارة الشئون السياسية صورة من كتاب السفارة المصرية في لندن والذى أوضحت فيه السفارة حجم الصادرات والواردات لساحل الذهب وعن كيفية تشجيع التجارة بين مصر وساحل الذهب ، فقد بلغت قيمة صادرات ساحل الذهب سنة ١٩٥٢(٠٧٥ مليون) جنيه إنجليزى وبلغت قيمة وارداتها في نفس السنة (٦٦ مليون) جنيه إنجليزي ، وفيما يلي بيان بأهم السلع التي أتجرت فيها ساحل الذهب سنة ١٩٥٢ :

كاكاو ٥٢,٥٣٣,٠٠٠	المنسوجات القطنية ٩,٤٤٩,٠٠٠
خام المنجنيز ٨,٣٣٣,٠٠٠	مواد كحولية ٢,٠٧٤,٠٠٠
ماس ٥,٥٤٧,٠٠٠	أسمنت ١,٧٨٧,٠٠٠
أخشاب ٤,١٥,٠٠٠	دقيق القمح ١,٧٨٥,٠٠٠

ومعظم صادرات ساحل الذهب من الكاكاو وتشتري المملكة المتحدة والولايات

المتحدة معظم واردات ساحل الذهب من المنسوجات القطنية تستوردها من المملكة المتحدة ، وفيما يلى بيان بأهم الدول التي تعاملت معها ساحل الذهب سنة ١٩٥٢

المملكة المتحدة	٣٥,٠٧٧,٠٠٠	المملكة المتحدة	٣٧,٨٥٥,٠٠٠
الولايات المتحدة	٢٤,٦٧٣,٠٠٠	هولندا	٤,٩٣٩,٠٠٠
ألمانيا	٧,٣٥٦,٠٠٠	الولايات المتحدة	٤,٨٣٨,٠٠٠
هولندا	٥,٠٠٦,٠٠٠	اليابان	٣,٨٤٤,٠٠٠
روسيا	٤,١٩٠,٠٠٠		

لذا رأت إدارة الشئون الأفريقية ضرورة الاهتمام بدراسة هذه السوق عند وضع سياسة ثابتة لتصدير المنتجات القطنية المصرية وخصوصًا أنه لا توجد علاقات تجارية مباشرة بين مصر وساحل الذهب كما ذكرنا ، ولكن تدل إحصاءات التجارة الخارجية على أن هناك علاقات تجارية بين مصر وأفريقيا الاستوائية الغربية البريطانية ، وهى مستعمرات بريطانية ويدخل ساحل الذهب في نطاق هذه المستعمرات ، وتستورد مصر من هذه المنطقة الكاكاو والفلفل الأسود وأصناف أخرى بمبالغ ضئيلة بلغت قيمتها في سنة ١٩٥٢ (٨٣,٠١٢ جنية) وفى سنة ١٩٥٣ (٢٠,١٩١ جنيهًا) وفى سنة ١٩٥٤ (٤٧,٨٩٤ جنية) ، كما تصدر مصر إليها الكتب (مطبوعة وخطية) والطرابيش وأصناف أخرى وقد صدرت مصر إليها من هذه الأصناف بمبلغ (٢٩,٤٩٤جنيهًا) وفى سنة ١٩٥٢ بمبلغ (٩,٨٧١ جنيهًا) فى سنة ١٩٥٣ وبمبلغ (٢٣,٩٩٢ جنيهًا) في سنة ١٩٥٤ ، وتستطيع مصر أن تصدر إليها المنسوجات القطنية والمواد الكحولية والأسمنت ، وتكاد الشركات البريطانية تحتكر حركة التجارة الخارجية في ساحل الذهب[٢٣] .

مما سبق يتضح أن التفكير في إرسال بعثات تجارية إلى هذه البلاد كانت محط دراسة واقتراح سابق ولكن وجود الاستعمار حال دون الإسراع في تنفيذها حتى لا

تثير الشكوك إلى أن يأتي الوقت المناسب لإرسال مثل هذه البعثات أو بمعنى أخر بعد زوال الاستعمار وحصول تلك الدول على استقلالها وتحديد مصيرها واتخاذ الخطوات التي تتناسب معها بدون رقيب أو مستعمر يفرض عليها قيوده .

على أي حال عملت مصر على إرسال البعثات التجارية لتنمية التبادل التجاري بين مصر ودول غرب أفريقيا ، ولم يكن الغرض منها تجارى فقط بل سياسي أيضًا ، فقد كان هناك العديد من الطلبات والاقتراحات المقدمة لإرسال بعثة إلى غرب أفريقيا نظراً لعدم وجود تمثيل دبلوماسي مصري هناك ، وقد جاء التفكير أولاً في إرسال وفد مصري من التجار ورجال الأعمال وبعض المختصين لزيارة نيجريا الشرقية وساحل الذهب ودراسة أحوال السوق في كل منهما والاتصال بالمسئولين في البلدين والتفاهم معهم على ما يمكن عمله لتشجيع وتنمية التبادل التجاري مع مصر(٢٤) ، ودراسة حالة الأسواق التجارية هناك وتدعيم التبادل التجاري على أسس سليمة ومنافسة بعض الدول وعلى رأسهم إسرائيل التي تعمل جاهدة على تدعيم علاقاتها التجارية والاقتصادية في هذه البلاد كبديل للاستعمار القديم الذى دعمها وزرعها بدلاً منه لتكون امتداد له وللمحافظة على مصالحه(٢٥) ، وأن تعالج معالجة موضوعية وفى صرامة موقف مصر من هذه الأسواق والسبيل إلى كسبها ووجوه النفع التي تعود من وراء التعامل معها ، وأن تجمع هذه البعثات بين رجال الأعمال والخبراء حتى تأتى بالفائدة المرجوة ، وأن تلقى التقارير التي تقدمها هذه البعثات ما يجب لها من العناية وأن يتم الانتفاع بما جاء فيها ومتابعتها ومسألة السلطات العامة عما تم تنفيذه منها وحسها على تنفيذ ما تأخر حتى لا يتم فقد مثل هذه الأسواق الجديدة ، وليس هذا فقط بل التطلع إلى إرسال المدرسين والمهندسين والخبراء إلى هذه الدولة حتى يتم تعويض عدم الاستطاعة بمدها برؤوس الأموال (٢٦) .

ونتيجة لكل هذه المعطيات قررت مصر إرسال بعثة تجارية إلى ساحل الذهب

في عام ١٩٥٦ لدراسة الأسواق فيها وإيجاد منفذ للصادرات المصرية[٢٧] ، واقترحت إدارة الشئون الأفريقية في مذكرتها المؤرخة ١١/ ٨/ ١٩٥٦ أن تقوم البعثة الاقتصادية في نفس الوقت بتقديم التهنئة باسم الحكومة المصرية وشعب مصر والعمل على تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وبين دول غرب أفريقيا وذلك تمشيًا مع أهداف السياسة المصرية في أفريقيا وما تقتضيه من إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة على أن تزور البعثة جمهورية ليبيريا في نفس الوقت وتبدأ أولاً بليبيريا ثم ينتهى بها المطاف في إقليم ساحل الذهب وقت إعلان الاستقلال لإجراء مباحثاتها الاقتصادية اللازمة [٢٨] .

وفي ٢/ ١٠/ ١٩٥٦ أرسلت إدارة الشئون الأفريقية مذكرة لوكيل الخارجية المساعد لمناسبة إرجاء إعلان استقلال ساحل الذهب إلى ٦ مارس ١٩٥٧ ونظرًا لان تعاون مصر مع ساحل الذهب بعد استقلاله أمر ينظر إليه بعين الاعتبار ، فقد اقترحت الإدارة أن تبحث فكرة تبادل التمثيل السياسى فيه بدرجة مفوضية حتى يتسنى للمفوضية المصرية أن تبدأ عملها من وقت إعلان الاستقلال وشفعت ذلك باقتراحها الاتصال بسفارة مصر في لندن لبحث الأمر مع المسئولين من ساحل الذهب الذين يوالون إنجلترا بزيارتهم ووافق الوكيل المساعد على ذلك وأرسلت في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٦ مذكرة بهذا الخصوص لسفير مصر في لندن ، وفي ١٨/ ١٢/ ١٩٥٦ أرسلت إدارة الشئون الأفريقية مذكرة تقترح فيها لمناسبة موافقة البرلمان الإنجليزى على إعلان استقلال ساحل الذهب في مارس ١٩٥٧ ، انتهاز هذه الفرصة لإرسال برقية تهنئة للرئيس أنكروما وشعب غانا باسم الحكومة المصرية ذ وكانت الفكرة في ذلك البدء بمجاملة هذا الإقليم بتلك التهنئة حتى يدعو مصر رسميًا في أعياد استقلاله ردًا على هذه المجاملة ، إلا أنه رؤى وقتئذ تأجيل إرسال البرقية إلى يوم إعلان الاستقلال نفسه ، وفى ٢٧/ ١/ ١٩٥٧ أرسلت إدارة الشئون الأفريقية مذكرة لكل من إدارة

الميزانية وإدارة المراسم ترجو فيها أن ينظر بعين الاعتبار إلى أهمية وضع مشروع المفوضية المصرية في ذلك الإقليم موضع التنفيذ العملى فور الاتفاق بينه وبين مصر على تبادل التمثيل السياسى ، في هذه الأثناء وصل بعد ذلك ترحيب جمهورية ليبيريا باستقبال البعثة الاقتصادية في غضون شهر فبراير ومارس ، وفي يناير ١٩٥٧ أعدت إدارة الشئون الأفريقية مشروع مذكرة من السيد نائب الوزير إلى السيد رئيس الجمهورية للاعتماد وقد تضمن ذلك المشروع جميع الآراء السابقة غير أنه رؤى الاقتصار على الناحية الاقتصادية من البعثة ، أما بالنسبة لبحث موضوع التمثيل الدبلوماسي مع ساحل الذهب فقد رؤى أنه سابق لأوانه وأنه يحسن الانتظار حتى تستقر الأوضاع بعد الاستقلال وبحث الأمر على أساس التقرير الذى ستقدمه البعثة الاقتصادية عن علاقة البلدين[٢٩] .

كما رأت إدارة الشئون الأفريقية أن أنسب الأوقات لأن تقوم البعثة برحلتها هو أوائل شهر فبراير ١٩٥٧ وستتمكن بذلك من إتمام مأموريتها في المناطق المجاورة ثم ينتهى بها المطاف إلى إقليم ساحل الذهب قبيل إعلان الاستقلال لتبدأ مباحثة المسئولين في ساحل الذهب في أمر تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وأن يعتمد اسم ممثل مصر يوم إعلان الاستقلال لتكون لمصر الأسبقية في الوسط الدبلوماسي هناك ، وإذا لم تتمكن مصر من أن يكون لها هذه الأسبقية فالأمر الذى ينظر إليه بعين الاعتبار أن تكون على الأقل في طليعة الدول التي لها تمثيل في ذلك الإقليم[٣٠] ، والتي تتماشى مع أهداف السياسة المصرية في غرب أفريقيا وما تقتضيه من إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة المختلفة ، ونظراً لعدم وجود هذه العلاقات من قبل في صورة منظمة مع أقاليم غرب أفريقيا ، وجدت مصر في إعلان استقلال ساحل الذهب في مارس سنة ١٩٥٧ فرصة مناسبة لمجاراة مقتضيات تلك السياسة والتجاوب معها فتوفد مصر بعثة اقتصادية إلى ساحل

الذهب لتبحث إمكان إنشاء العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أن يكون التقرير الذى ستعده البعثة عن مباحثاتها خلال تلك الرحلة مادة يدرس على ضوئها موضوع تبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر وساحل الذهب كبداية لإقامة علاقات دبلوماسية مع باقي أقاليم غرب أفريقيا ، ولهذا فإن إيفاد البعثة الاقتصادية إلى هناك يعتبر أمراً جديراً بالنظر والاعتبار[٣١] ، خصوصاً وأن السيد رئيس قسم غرب أفريقيا سيكون ضمن أعضاء البعثة المذكورة فستتاح له في نفس الوقت فرصة مباحثة المسئولين في ساحل الذهب في أمر تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وهو المبدأ الذى اتفق عليه في وزارة الخارجية وسيوالى الاتصال في ذلك الوقت للإفادة أولاً بأول عما يتم في أمر هذه المباحثات إذ ربما يكون في الإمكان أن يعتمد اسم ممثل مصر في نفس الوقت يوم إعلان الاستقلال لتكون لمصر الأسبقية في الوسط الدبلوماسي هناك ، وإذا لم تتمكن مصر من أن يكون لها هذه الأسبقية فالأمر الذى ينظر إليه بعين الاعتبار أن تكون على الأقل في طليعة الدول التي لها تمثيل في ذلك الإقليم [٣٢] ، وبالإضافة إلى نيجيريا وساحل الذهب رأت الإدارة الأفريقية أنه من المفيد أن يكون لمصر تمثيل سياسي في ليبيريا حتى تستطيع القيام بالدعاية اللازمة ضد دعاية الغرب وإسرائيل واتجاهاته الاستعمارية [٣٣] ، ويدخل ساحل العاج بطبيعة الحال في تلك المنطقة [٣٤] .

وفى فبراير ١٩٥٧ أعدت إدارة الشئون الأفريقية مشروع قرار جديد بسفر البعثة إلى ليبيريا وساحل الذهب لاعتماده من السيد رئيس الجمهورية على أن تستكمل البعثة الفائدة المرجوة من إيفادها بزيارة إقليم الكونغو البلجيكى ، وفي نفس الوقت اعتمد السيد نائب الوزير مشروع القرار وأرسله لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٥٧ ، وفي هذه الأثناء وجهت الدعوة لحضور أعياد الاستقلال في ساحل الذهب إلى كثير من الدول ولم توجه الدعوة إلى مصر ذ فاقترحت إدارة الشئون الأفريقية

بهذه المناسبة في مذكرتها بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٥٧ الموافقة على الاتصال بالسيد سفير لبنان في مصر أو بالسيد سفير مصر في لبنان لإجراء ما يلزم ليتصل بدوره بقنصل لبنان الفخري في ساحل الذهب لعل في إمكانه تنبيه المسئولين هناك إلى توجيه الدعوة إلى مصر ، وأعدت إدارة الشئون الأفريقية مشروع برقية لإرسالها من السيد رئيس جمهورية مصر إلى السيد رئيس حكومة ساحل الذهب يوم ٦ مارس ١٩٥٧ للتهنئة بأعياد الاستقلال على أن تتبع مباشرة ببرقية أخرى إلى الحكومة المستقلة التي تكون قد تحررت من الضغط الإنجليزي بالقدر الذى يسمح لها بإقامة العلاقات مع مصر لإخطارها بمهمة البعثة الاقتصادية في ليبيريا وإعداد العدة لقيامها بنفس المهمة في غانا إن اتفقت مع مصر في رغبتها في تنمية العلاقات التجارية بين البلدين (٣٥) .

ونظرة إلى التعليق الأول من مذكرة إدارة الأبحاث والخاص بتكليف البعثة الاقتصادية الموفدة إلى ساحل الذهب بالعمل على حث المسئولين هناك على توجيه الدعوة إلى السيد رئيس جمهورية مصر فإن هذا كان في الواقع أمل إدارة الشئون الأفريقية الوحيد لإنقاذ موقف ظل مستمر قرابة سبعة شهور ألا وإن قد مر الوقت سراعًا فلا مخرج إلا بسرعة تكوين البعثة الاقتصادية وقيامها على ساحل الذهب على طائرة خاصة تصل إلى ساحل الذهب قبيل ٦ مارس ١٩٥٧ لتقوم بتهنئة الإقليم بالاستقلال باسم الحكومة المصرية بالإضافة إلى عملها الأصلي كبعثة اقتصادية ، ومع كل ونظراً لقصر الوقت الباقي فإننا نتساءل هل من الممكن إيفاد البعثة على هذه الصورة بدون سابق توجيه أية دعوة إلى مصر وحتى بدون آخذ موافقة المسئولين هناك؟ إن صعوبة التكهن بمدى توفيق هذا الاقتراح توحى بضرورة النظر في الرأي القائل بإرسال البرقيات واتباع الخطوات المذكورة أنفًا في هذه المذكرة (٣٦) .

أما حكومة ساحل الذهب فلم يصلها من مصر أي رد بالموافقة على سابق

دعوتها الحكومة المصرية إيفاد بعثة تجارية إليها ونظرًا لأن أنسب الأوقات لسفر البعثة هو ١٧ فبراير ١٩٥٧ حتى يمكنها الجمع في مأموريتها الاقتصادية وتقديم التهنئة باسم الحكومة المصرية إلى ساحل الذهب عند إعلان استقلاله في الأسبوع الأول من مارس ألا يسمح الوقت الباقى لطول الإجراءات اللازمة لتنفيذ إيفاد البعثة خصوصًا وأن صعوبة الاتصال بساحل الذهب قد تمنع وصول البرقيات للمسئولين هناك أو تؤخر ردها ، وحيث أنه قد لا ينظر وصول الدعوة للحكومة المصرية لحضور إعلان الاستقلال وذلك لعدم الرد على سابق الدعوة الأخرى مع العلم أن حكومة السودان وصلتها دعوة ساحل الذهب الرسمية لحضور إعلان الاستقلال ، لذلك رأت إدارة الشئون الأفريقية الموافقة على الاتصال بالسيد سفير لبنان في مصر لعمل ما يلزم نحو الاتصال بقنصل لبنان الفخري في ساحل الذهب لتسهيل مأمورية استقبال البعثة المصرية ودعوة حكومة مصر أو الاتصال بالسيد سفير مصر في لبنان لعمل نفس الإجراءات عن طريق وزارة الخارجية اللبنانية [٣٧] .

حصلت ساحل الذهب في ٧ مارس ١٩٥٧ على استقلالها وتغير اسمها إلى غانا ، واحتفل رسميًا باستقلالها [٣٨] ، وقد رحبت مصر بهذا الاستقلال واعترفت بالجمهورية الجديدة وظهر ذلك من خلال البرقية التي بعثها الرئيس عبد الناصر إلى الدكتور نكروما للتهنئة بهذا الاستقلال ، وقد أعرب نكروما رئيس وزراء غانا عن أسفه بعدم دعوة مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا لحضور الاحتفال باستقلال غانا الذى كان يود دعوتهم مبررًا ذلك بأن حكومة غانا في ذلك الوقت كانت غير مستقلة ولم تكن تضطلع بالمسئولية عن الشئون الخارجية قبل يوم ٦ مارس ١٩٥٧ [٣٩] .

وهذا يفسر عدم دعوة مصر لحضور حفل الاستقلال فقد كان الاستعمار يضع كافة العراقيل أمام مصر وعلى العكس يمهد الطريق لإسرائيل التي تغلغلت في غانا .

ثالثًا – تشكيل البعثة

أرسلت إدارة الشئون الأفريقية في ١٢/ ٩/ ١٩٥٦ مذكرة للسيد وكيل وزارة التجارة للإحاطة بأمر هذه البعثة وبما أشارت به إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية من وجوب تمثيل صندوق دعم الغزل فيها(٤٠) ، وأوضحت إدارة الشئون الأفريقية لوكيل وزارة التجارة بأنها تعلق أهمية كبيرة على الانتهاء من تشكيل البعثة المزمع إيفادها وسفرها في أقرب فرصة ممكنة على أن يتم تشكيلها من مختلف الهيئات المصرية بالشكل الذى تتمكن معه من أداء مهمتها على أن يكون ممثلاً فيها صندوق دعم الغزل وسيمثل إدارة الشئون الأفريقية في هذه البعثة السيد محمد رضوان إبراهيم رئيس قسم غرب أفريقيا مع إرسال أسماء الأعضاء الذى يقع عليهم الاختيار(٤١) ، وقد تم اختيار من سيمثل وزارة الخارجية في هذه البعثة واقترح أن تسند رئاستها إلى أحد موظفي وزارة التجارة ويصحبه في ذلك بعض الموظفين الفنيين(٤٢) .

وفى ٦ مايو ١٩٥٧ أوضحت وزارة الصناعة لوزارة الخارجية بشأن القرار الجمهوري رقم ٢٩١ الصادر في ٣٠ مارس ١٩٥٧ بالموافقة على تكوين بعثة برئاسة أحد موظفي وزارة التجارة وبعض المختصين بالشئون الاقتصادية من وزارة الخارجية ومن أعضاء يمثلون صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات والغرفة التجارية وشركة مصر للتجارة الخارجية لتقوم بمهمة تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وبعض أقاليم القارة الأفريقية خاصة الغرب ، كما أعلمت وزارة الصناعة وزارة الخارجية أنها رشحت من جانبها السيد حسين كمال الدين لتمثيل صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات في هذه البعثة(٤٣) ، ولكي يكون تكوين البعثة محققًا للغرض منها فيمكن أن يمثل وزارة الخارجية فيها :

السيد محمد فايق الصيرفي المستشار بالإدارة الاقتصادية

السيد محمد رضوان إبراهيم رئيس قسم غرب أفريقيا
السيد محمد أبو نار السكرتير الأول بإدارة الشئون الأفريقية

على أن تضم إلى جانبهم من الأعضاء من يمثلون : شركة مصر للتجارة الخارجية ذ الغرفة التجارية – إدارة دعم الغزل ، وقد يكون من المفيد أن يرأس هذه البعثة أحد موظفي وزارة التجارة وبصحبة بعض الموظفين الفنيين فيها ، لذلك طلب نائب وزير الخارجية أن صادفت هذه الاقتراحات القبول الموافقة على سفر البعثة للقيام بالمباحثات الاقتصادية مع المسئولين في غانا وليبيريا والكونغو البلجيكي وذلك في أوائل مارس ١٩٥٧[٤٤] ، وقد ترأس البعثة الدكتور محمود بدوى الشيمى وكيل وزارة التجارة الدائم وضمت البعثة السيد محمد رضوان إبراهيم رئيس قسم غرب أفريقيا بوزارة الخارجية [٤٥] .

يمكن القول إن انضمام السيد محمد رضوان إبراهيم رئيس قسم غرب أفريقيا بوزارة الخارجية المصرية إلى وفد اقتصادى له دلالة خاصة ويؤكد أن الغرض من البعثة ليس اقتصادي فقط بل سياسي أيضًا وذلك من أجل تدعيم العلاقات السياسية أيضًا مع هذه الدول والعمل على تبادل التمثيل الدبلوماسي معها .

رابعًا – زيارة البعثة لليبيريا Liberia[٤٦]

يعود أصل ليبيريا إلى جمعية الاستعمار الأمريكية التي تكونت فى واشنطن في ديسمبر١٨١٦م[٤٧] ، وإلى مجهودات الجمعيات الخيرية الأمريكية لإيجاد موطئ دائم لعبيد أمريكا المحررين ، وفى ١٨٢٢م تكونت المستعمرة على الساحل الغربي لأفريقيا ، وبتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٤٧م أعلنت جمهورية ليبيريا المستقلة واعترفت بها بريطانيا ثم فرنسا[٤٨] ، ثم تلتها بعد ذلك الدول الأوروبية واعترفت بها الولايات المتحدة في عام ١٨٦٢ ، وقد تم تأسيسها على غرار تأسيس مستعمرة سيراليون[٤٩] ، وكانت سواحلها معروفة للأوروبيين منذ القرن الرابع عشر الميلادي ، وكانوا يطلقون عليها ساحل

التوابل ، ثم عرفت في القرن السادس عشر الميلادي بأنها من أهم سواحل تجارة الرقيق[٥٠] ، وليبيريا جمهورية مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وضمن الكتلة الآسيوية الأفريقية ، وهى ترتبط برباط صداقة مع الولايات المتحدة ، وإنها منطقة نفوذ أمريكية[٥١] .

ومن الناحية الاقتصادية ، فتتمتع ليبيريا بترابها الغنى والمتنوع بإمكانيات كبيرة للتجارة[٥٢] ، كما تنتج المحاصيل الزراعية للاستهلاك المحلى وللتصدير ، وتوجد بها مساحات شاسعة من الغابات والأحراش ومن محاصيل الغابات الصمغ ، والكاكاو ، وزيت النخيل ، ومن أهم المعادن التي تستخرج في ليبيريا الذهب ، والحديد الخام[٥٣] ، ويعتبر المطاط من أهم المنتجات الزراعية[٥٤] ، حيث شكل ٦٪ من مجموع صادراتها ، وأهم وارداتها السيارات ، والملح ، والأسمنت ، ومواد البناء[٥٥] .

كان وضع ليبيريا السياسي كجمهورية مستقلة ذات سيادة وكعضو في الأمم المتحدة وضمن الكتلة الآسيوية والأفريقية يتيح لمصر إنشاء تمثيل دبلوماسي معها ، وزيادة على هذا فليبيريا الدولة الوحيدة المستقلة في غرب القارة الأفريقية ومصر ليس لها أي تمثيل دبلوماسي في هذه الجهة الممتدة على طول الساحل الغربي ، كما أن سياسة ليبيريا تميل نحو التجانس مع السياسة العربية والأفريقية وقد ظهر ذلك جليًا بتأيدها للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة وأن موقع ليبيريا القريب من سيراليون وساحل الذهب ونيجريا والسنغال يزيد من الأهمية ليس فقط في وجوب إنشاء تمثيل دبلوماسي بل وكذلك تمثيل قنصلى في هذه الدولة ، حتى يمكن بذلك التغلب على الصعوبات التي قد تعترض من الناحية السياسية على فتح قنصليات لمصر في هذه الأقاليم السالفة الذكر ، فقد سبق أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ بإنشاء تمثيل قنصلى في لاجوس عاصمة نيجريا باعتبارها أكثر بلاد أفريقيا سكانًا ، إذ يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٢٥ مليون نسمة معظمهم من

المسلمين ، وطلبت مصر من الحكومة البريطانية الموافقة على فتح هذه القنصلية فوعدت ببحث الأمر فإنشاء تمثيل دبلوماسي بليبيريا يساعد كثيراً على سد الثغرة الكبيرة الناتجة عن عدم وجود تمثيل سياسي أو قنصلي في إقليم نيجريا الهام ببحث الأمر(٥٦) .

أرسلت إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية إلى سفير مصر ببيروت في أكتوبر ١٩٥٦ بصورة من خطاب وكيل وزارة التجارة بشأن قيام البعثة الاقتصادية المزمع إيفادها إلى ساحل الذهب بزيارة ليبيريا في نفس الوقت ، ومن أجل ذلك طلبت منها الاتصال بوزير جمهورية ليبيريا المفوض في لبنان بقصد استطلاع رأى حكومته في هذا الشأن والإفادة عن أنسب الأوقات لزيارة هذه البعثة لبلاده والمدة المنتظر لإقامتها فيها على وجه السرعة ، ولم يكن لدى ليبيريا أي مانع وخصوصاً أنها كانت ترغب في توثيق العلاقات مع مصر وكان الوزير المفوض يمهد لزيارة رئيس ليبيريا الى مصر(٥٧) .

وإلحاقًا لموضوع البعثة الاقتصادية السياسية الموفدة إلى ليبيريا وساحل الذهب أفادت إدارة الشئون الأفريقية بأنه سبق اتصال الإدارة بسفير مصر في لبنان والذي أفاد بأن وزير ليبيريا المفوض في لبنان أخطره بترحيب حكومته باستقبال البعثة في ليبيريا ، وقد أفادت سفارة مصر في بيروت في ١٩ يناير ١٩٥٧ وردًا على كتاب الوزارة المؤرخ ٤ أكتوبر ١٩٥٦ بأنه قد تم الاتصال في حينه بوزير ليبيريا المفوض في لبنان بشأن البعثة المزمع إيفادها إلى ساحل الذهب وزيارة ليبيريا ، فوردت منه مذكرة تتضمن ترحيب حكومة ليبيريا بزيارة البعثة الاقتصادية لبلادها ترحيبًا كبيراً وقد أخبر الوزير المفوض أن الوقت المناسب لزيارة البعثة هو في فبراير ومارس ١٩٥٧ ، كما أنه من المستحسن ألا تقل مدة الزيارة عن عشرة أيام(٥٨) .

وقد أوضحت الخارجية المصرية لرئيس الجمهورية في مذكرتها المرفوعة بتاريخ

١٤ فبراير ١٩٥٧ بأنها رأت أن تقوم البعثة الاقتصادية المزمع إيفادها إلى ساحل الذهب بزيارة ليبيريا كذلك كما قام سفير مصر ببيروت بالاتصال بوزير ليبيريا المفوض فيها في هذا الشأن فأبدى ترحيب حكومته بزيارة البعثة لبلاده ترحيبًا كبيراً وأن الوقت المناسب لقيامها هو فبراير ومارس ١٩٥٧ ، وألا تقل مدتها عن عشرة أيام(٥٩) .

وتمشياً مع أهداف السياسة المصرية في أفريقيا وما تقتضيه من إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة المختلفة ونظراً لعدم وجود هذه العلاقات من قبل في صورة منظمة مع أقاليم غرب أفريقيا ، لذلك صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ باعتماد التمثيل الدبلوماسي بين مصر وليبيريا بدرجة مفوضية (٦٠) ، وقد يكون قيام البعثة بزيارة ليبيريا عامل مهماً فى تدعيم العلاقات المستحدثة بين مصر وليبيريا وخصوصاً وقد بعثت حكومتها ترحب بزيارة تستغرق عشرة أيام خلال شهر مارس ١٩٥٧(٦١) .

وقد رصدت جريدة الجمهورية تساؤل بعض الصحف والدوائر السياسية الأمريكية على أثر وصول البعثة لليبيريا عن المهمة الحقيقية لمبعوثي الحكومة المصرية وعما لو كان هناك سبب آخر لإيفادهم غير مجرد التبادل التجاري ، وقد بررت تساؤلها هذا بما هو مفهوم عن الإمكانيات البسيطة في هذه البلاد الصغيرة (٦٢) .

خامساً – زيارة البعثة للكونغو البلجيكي Congo(٦٣)

إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وإقليم الكونغو البلجيكي لم تكن علاقات مباشرة بين مصر وهذا الإقليم نظراً لأن مصر تتعامل مباشرة مع الاتحاد البلجيكي طبقًا لاتفاقيتي التجارة والدفع المبرمتين بين مصر وهذا الاتحاد ، كون هذا الإقليم تابعًا لبلجيكا ، وفى سنة ١٩٥٥ قدم السكرتير التجاري بالسفارة المصرية في بروكسل مذكرة بشأن دراسة فكرة التبادل التجاري بين مصر والكونغو البلجيكي

باعتباره جزءاً من منطقة الفرنك البلجيكي ، ولقد تم الموافقة على الطلب وخصوصاً إن الحكومة البلجيكية تسمح للدول الأخرى بالتبادل المباشر مع الكونغو البلجيكي وإنها تتبع سياسة الحرية التجارية المطلقة مع هذا الإقليم ، وقد وافق مدير مكتب وزير التجارة الخارجية بالحكومة البلجيكية على سفر بعثة تجارية مصرية لدراسة أسواق إقليم الكونغو(٦٤) ، وتتميماً للفائدة المرجوة من إيفاد البعثة فالوزارة بصدد الاتصال بالحكومة البلجيكية لتسهيل زيارتها للكونغو لبحث موضوع إنشاء علاقات تجارية بينه وبين مصر وذلك عند عودة البعثة من ليبيريا حيث تقع ليوبولدفيل في طريقها في الذهاب والعودة(٦٥) ، كما تقدمت إدارة الشئون الأفريقية بمذكرة في ٢٩/ ٨/ ١٩٥٦ بينت فيها مدى الأهمية الاقتصادية والتجارية والسياسية لإقليم الكونغو البلجيكي مما يحتم ضرورة إعادة إنشاء القنصلية المصرية فيه ، وقد وافق وكيل وزارة الخارجية على المذكرة من حيث المبدأ بعد الوقوف على مدى استعداد السلطات البلجيكية على هذا الموضوع ، وقد أفاد سفير مصر في بلجيكا إلى أهمية إعادة القنصلية المصرية في الكونغو على أن يمهد لها ببعثة اقتصادية مصرية توفد إلى الكونغو وبعثة أخرى بلجيكية لزيارة مصر ، وذلك لإجراء المباحثات الاقتصادية والتمهيدية تبعاً لحاجة البلدين ، وبما إن مصر سترسل بعثة اقتصادية إلى ليبيريا وساحل الذهب وسيكون الكونغو في طريقها في الذهاب والإياب لذلك تكون الفرصة سانحة لإجراء المباحثات الاقتصادية اللازمة مع المسئولين في الكونغو وذلك لتفادى إرسال بعثة أخرى في وقت آخر ومن أجل ذلك طلبت إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية الموافقة على إخطار سفير مصر في بروكسل بأمر البعثة المذكورة ليقوم بدوره بتسهيل مأموريتها لدى المختصين في بلجيكا(٦٦) ، وفى ١٨ فبراير ١٩٥٧ طلب مكتب نائب وزير الخارجية من الوكيل المساعد للشئون الاقتصادية تقديم مذكرة تتضمن الرأي المطلوب بخصوص إيفاد بعثة اقتصادية إلى الكونغو البلجيكي في مقابل بعثة اقتصادية بلجيكية لزيارة مصر وذلك لإجراء مباحثات اقتصادية تمهيدية توطئة

لإنشاء قنصلية مصرية في الكونغو البلجيكي ، كما طالب استطلاع رأى الشئون الاقتصادية بخصوص هذا المقترح[٦٧] ، ولتدعيم العلاقات الاقتصادية بين مصر والكونغو طلبت وكالة الوزارة للشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية إلى مصلحة الإحصاء موافاتها بحركة الصادرات والواردات بين جمهورية مصر والكونغو البلجيكي عن السنوات ١٩٥٤ ،١٩٥٥ ، ١٩٥٦[٦٨] ، وقد أوضحت وكالة الشئون الاقتصادية في مذكرتها بأنها اطلعت على مذكرة إدارة الشئون الأفريقية الخاصة بإيفاد بعثة اقتصادية إلى الكونغو البلجيكي توطئة لإعادة إنشاء القنصلية المصرية به وعلى تأشيرة وكيل وزارة الخارجية بالموافقة على ذلك ، وبناء على طلب نائب وزير الخارجية الرأي المطلوب في ذلك ، قدمت وكالة الشئون الاقتصادية مذكرة أعدها الأستاذ عباس سيف النصر عن اقتصاديات الكونغو البلجيكي عندما كان يشغل وظيفة مستشار تجاري لسفارة مصر ببروكسل كما قدمت بيانًا بحركة المبادلات الخارجية بين مصر والكونغو البلجيكي في الأربع سنوات الأخيرة أعدته مصلحة الإحصاء بناء على طلب الإدارة الاقتصادية ، ويتضح من بيان مصلحة الإحصاء ، إن حركة المبادلات الخارجية بين البلدين ضعيفة جدًا ، إذ بلغ المعدل السنوي للصادرات ٣٤٠٠ جنيهًا مصري وللواردات ١٤٨٠ جنيهًا ، وبلغت حركة المبادلات رقمها القياسي في سنة ١٩٥٣ حيث بلغ مجموع الصادرات المصرية للكونغو ٥٩٦٨ جنيهًا ومجموع الواردات ٤٦٠٦ جنيهات مصرية وقد استوردت مصر في تلك السنة ٦٣ طنًا من زيوت صناعة الصابون وصدرت ٣٠٠ طنًا من القار والأسفلت ثم توقفت واردات مصر في سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ واستأنفت في سنة ١٩٥٦ بما قيمه ١٠٠٠ جنيه من الحيوانات الحية وكانت صادرات مصر سنة ١٩٥٤ قاصرة على القار والأسفلت ١٧٧٧ جنيهًا وتنوعت هذه الصادرات قليلاً في سنة ١٩٥٥ فشملت البصل ٧٢٠ جنيهًا والأفلام السينمائية الناطقة ١٦٠٤ جنيهًا والكتب والمطبوعات ١٥٣ جنيهًا والأقمشة القطنية ١٠٦٠ جنيهًا والأحذية ٢٨٥ جنيه ولكنها انكمشت ثانية في سنة ١٩٥٦

واقتصرت على البصل ١٩٣٧ جنيه والأفلام السينمائية الناطقة ٧٥٠ جنيهًا ، ويتبين من ذلك إن مجال التبادل التجاري بين مصر والكونغو البلجيكي محدود ، فالكونغو بلد زراعي ينتج معظم المحاصيل الزراعية التي تنتجها مصر وعلى رأسها القطن والأرز اللذان يكونان الجزء الأكبر من الصادرات المصرية للخارج كما أنه به صناعة نسيج توفر قسطًا مهمًا من حاجة الاستهلاك المحلى ، كما سببت قوانين التمصير الأخيرة قلقًا كبيرًا في بلجيكا إذ إن لرعاياها مصالح مالية وتجارية وصناعية كبيرة ستتأثر بهذه القوانين ولذلك فأن حالة التوتر الموجودة قد لا تساعد على خلق جو ملائم لتبادل البعثات الاقتصادية بين البلدين ويخشى ألا توافق السلطات البلجيكية في مثل هذه الظروف على ذهاب بعثة مصرية إلى الكونغو البلجيكي ، لذلك طلب وكيل الوزارة المساعد للشئون الاقتصادية الكتابة مرة أخرى لسفير مصر ببروكسل لإفادة الوزارة عما إذا كان الوقت الحالي مناسبًا لقبول إرسال بعثة للكونغو البلجيكي وتهيئة الجو لذلك ، أما فيما يتعلق باستقبال بعثة بلجيكية في مصر فإن الأمر يقتضى أولًا معرفة مدى استعداد السلطات البلجيكية لإرسال مثل هذه البعثة ثم استطلاع رأى الجهات المختصة عن هذا الموضوع ، لذلك رأت وكالة الوزارة للشئون الاقتصادية إنه إذا ما تم تهيئة الجو لهذا فإنه من المصلحة في الظروف الحالية توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين عن طريق تبادل البعثات إذ إنها تساعد على تخفيف حدة التوتر الذى ظهر[٦٩] .

ومن أجل ذلك وتمشيًا مع أهداف السياسة المصرية في أفريقيا وما تقتضيه من إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة المختلفة ونظرًا لعدم وجود هذه العلاقات من قبل في صورة منتظمة وزيادة للفائدة المرجوة من إيفاد البعثة المصرية إلى الكونغو البلجيكي قامت وزارة الخارجية بالاتصال بالحكومة البلجيكية لتسهيل زيارتها للكونغو لبحث موضوع إنشاء علاقات تجارية بين الكونغو

وبين مصر وذلك عند عودة البعثة من ليبريا ، حيث تقع ليوبولد فيل في طريقها في الذهاب والعودة ، ولكى يكون تكوين البعثة محققًا للغرض منها أن يكون تمثيلها كالآتي : من وزارة الخارجية ؛ السيد محمد فائق الصيرفيب المستشار بالإدارة الاقتصاديةب والسيد محمد رضوان إبراهيم ارئيس قسم غرب أفريقيا بإدارة الشئون الأفريقيةب والسيد محمد أبو نارب السكرتير الأول بإدارة الشئون الأفريقية« ، على أن تضم إلى جانبهم من الأعضاء من يمثلون شركة مصر للتجارة الخارجية ، والغرفة التجارية ، إدارة دعم الغزل ، على أن يرأس هذه البعثة أحد موظفي وزارة التجارة وبصحبته بعض الموظفين والفنيين ، وأن يكون سفر البعثة في أوائل مارس ، وبناء على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٧ إلى وزارة الخارجية بالموافقة على الطلب المبين بالمذكرة والخاص بسفر بعثة اقتصادية مصرية إلى الكونغو البلجيكي[٧٠] .

سادسًا - نشاط البعثة وأهم النتائج

ذكرت صحيفة الأهرام أن البعثة الاقتصادية المصرية المتجه إلى ساحل الذهب (غانا) وبعض الدول الأفريقية قد غادرت القاهرة في ٢١ نوفمبر ١٩٥٧ [٧١] ، وذلك لتدعيم الصلات التجارية بين هذه الدول الناشئة ومصر[٧٢] ، وقد عادت البعثة بعد أداء مهمتها يوم ١١يناير ١٩٥٨ [٧٣] .

ذكر البعض أن أمر البعثة قد اقفل ولم تنفذ ، ولكن ظهر جليًا أن هذه البعثة قامت بالفعل وإن تأخرت بعض الشيء نتيجة عدة عوامل متداخلة منها الإجراءات الروتينية وبعض البيروقراطية التي أدت إلى تعطيل سفر البعثة لأكثر من مرة وكثرت الدراسات حتى إن أمر هذه البعثة اكتشف أنه تم حفظ الملف الخاص بها وهذا الذى جعل من يقول بأن البعثة قد أُلغيت وهناك أسباب خارجة أبرزها وجود بريطانيا كمستعمر لهذا الإقليم والتشكك الدائم منها لأى زيارات لوفود مصرية ، كما أن

حكومة غانا نفسها كانت لا تملك حق في اتخاذ أي قرار قبل يوم ٧ مارس ١٩٥٧ وهو بعد إعلان استقلالها بيوم واحد وهذا يفسر عدم توجيه الدعوة لمصر لحضور احتفالات استقلال غانا .

وقد قامت البعثة بمهمتها في غرب أفريقيا خير قيام ولئن كانت البعثة قد اصطبغت منذ أول الأمر بالصبغة الاقتصادية إلا أن نشاطها شمل ميادين كثيرة ، فقد آن الوقت ومهما كانت الصعوبة أن تمكن مصر لنفسها دراسة هذه المناطق من أفريقيا خاصة وقد ثبت أن بعضها كمستعمرات بلجيكا والبرتغال قد انعدم فيها الوعى لدرجة تستحق الإشفاق ، وقد شمل نشاط هذه البعثة ميادين كثيرة وليست الاقتصادية فقط بل السياسية والثقافية ، وكان إرسال هذه البعثة إلى غرب أفريقيا وأداء مهمتها يوحى بأهمية إيفاد البعثات المماثلة وعلى الأخص لنيجيريا وسيراليون وساحل العاج والكاميرون ، ومهمة مثل هذه البعثات قبل أن تكون اقتصادية أو سياسية هي في الواقع مهمة دراسة واستطلاع وإن كان بعض هذه الأقاليم مغلقًا أمام المصريين ، مفتوحًا على مصراعية للآخرين – حتى للإسرائيليين أنفسهم [٧٤] .

نتائج البعثة من الوجهة الاقتصادية :

عادت البعثة يوم ١١يناير ١٩٥٨[٧٥] ، وعقب عودتها اجتمعت بالأستاذ محمد أبو النصر وزير التجارة لاستعراض النتائج التي حققتها[٧٦] ، كما قدمت البعثة الاقتصادية لبلاد غرب أفريقيا تقريراً عن رحلتها إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر[٧٧] ، وقد تم عرض تقرير عن نتائج مباحثات البعثة التجارية في بعض الدول الأفريقية والتي استغرقت مهمتها عشرين يومًا زارت خلالها غانا وليبيريا والكونغو البلجيكي ، وقد صرح الدكتور محمود بدوى الشيمى وكيل وزارة التجارة ورئيس البعثة بأن البعثة المصرية نجحت في مهمتها تمامًا وقد لمست من المسئولين في هذه الدول اهتمامًا كبيراً لتعزيز المبادلات التجارية مع مصر ، وأضاف أنه في مقدمة

المسائل التي تم الاتفاق عليها تصدير المنسوجات القطنية وبعض المنتجات المصرية مقابل استيراد المنتجات التي تتطلبها الأسواق المصرية من هذه الدول وعقد اتفاقات دفع وتجارة بين مصر وبينها إلى جانب الصفقات مع بعض المؤسسات التجارية والصناعية (٧٨) ، وقد وفقت البعثة إلى عقد مبادلات مع ليبيريا وغانا والكونجو البلجيكي يقدر مجموعها بنحو ٨ ملايين جنيه على الأقل(٧٩) .

كما لاحظت البعثة أن إمكانيات غانا وكذا ليبيريا تعتبر على الرغم من وفرة خيراتها بدائية إلى حد كبير وباستعراض منتجات وحاجيات غانا يتضح حتى ولو توفرت الخطوط الملاحية إن قيام تبادل تجارى على نطاق واسع بين مصر وغرب أفريقيا قد يصعب تحقيقه فى تلك الفترة ، حيث إن منتجات غانا الرئيسة لا تعدو الكاكاو والخشب والذهب والبوكسيت وحاجياتها من الصادرات المصرية لا تعدو المنسوجات والأحذية والملح والسكر والأسمنت ، فإذا لوحظ أن مصر لا تستهلك من الكاكاو بقدر ما تستهلكه من البن والشاي وإن المنسوجات القطنية التي يمكن تصديرها لغانا قد لا تقوى مصر على مزاحمة السوق اليابانية والهندية هناك بالإضافة إلى أن جودة القطن المصري ونقاوته وارتفاع سعره يجعل الثمن حتى قبل نسجه أكثر ارتفاعًا من القماش المطبوع الجاهز في يد المستهلك الأفريقي ، هذا المستهلك الشعبي الذى لا يهمه إطلاقًا جودة الصنف بقدر ما يهمه انخفاض السعر ، لقد أسس في أكرا بعض المنشآت الصغيرة والتي لا يمكن أن تعتبر إلا خطوات في منتهى البدائية وقد رأت البعثة من بينها عصارة زيت وورشة للنجارة وأخرى صغيرة لصناعة المسامير وأن إشراف المؤسسات الاقتصادية هناك على مثل هذه المنشآت يعطى فكرة واضحة عن أهالي غانا يعطونها أهمية كبيرة ويعتبرونها خطوة أولى نحو تصنيع أكبر غير أنه من وجهة نظر أخرى يمكن التكهن بمدى نجاح استغلال رؤوس الأموال الأجنبية في مثل هذه العمليات التصنيعية الصغيرة ، وتأييداً لما ذكر يمكن اعتبار ما رأته البعثة من استغلال رؤوس الأموال المصرية في مشروعات لصناعة الملح أو السكر أو الأواني

الصاجية أو الأحذية عمليات مضمونة الربح وإذا شك في نجاح مثل هذا الاستثمار في خطواته الأولى هناك نتيجة الضغط أو الدسائس فالمقطوع به هو النجاح المضمون على توالى الأيام وهذا أمكن تخصيص مبلغ معين لا يؤثر سحبه في الاقتصاد المصري فإن من المؤكد الحصول على جميع الفوائد المرجوة من استثماره في غرب أفريقيا ، هذا وقد آثرت إسرائيل وخطوط الملاحة المتوفرة لديها من استثمار رؤوس أموالها في غرب أفريقيا في مختلف المشروعات وعلى قيام المبادلات التجارية المحدودة الربح (٨٠) .

نتائج البعثة من الناحية الثقافية :

كانت المباحثات العديدة التي أجرتها البعثة في غانا من الفائدة بحيث ساعدت على تفهم الأوضاع التعليمية في كل من مصر وغانا ، ولقد اتضح للمسئولين هناك مدى ما وصل إليه انتشار التعليم بين أفراد الشعب المصري مع إخلاص المصريين في نفس الوقت في تنفيذ مبادئ التعاون الثقافي مع الأقطار الأخرى ، ففي الواقع كان وزير المعارف في غانا لم يكن على ما يظهر متبعًا النشاط المصري في الميدانين التعليمي والثقافي ولقد كانت بمثابة مفاجأة كبيرة عندما وضحت له الأرقام عدد الطلبة والطالبات المقيدين بمعاهد التعليم المصرية المختلفة مع عدد الكليات في كل من الجامعات المصرية الأربع وعدد الطلبة في كل كلية بالتقريب وجاءت المفاجأة الكبيرة عندما ذكر عدد الطلبة المتقدمين للثانوية العامة المصرية مع عدد المتخرجين من الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم كل عام ، مع المقارنة بجامعة أكرا الجديدة فهى ليست ذات كليات تخصص بالمعنى المفهوم وتعتبر من حيث مبانيها واستعدادها من أحدث ما يمكن تصوره كمدينة جامعية غير أن هذا الاتساع الشاسع والاستعداد الكامل هما لمجرد عدد مائتي طالب فقط شأن غانا في ذلك هو شأن كل المعاهد التي ينشئها الإنجليز في مستعمراتهم ، واتضحت بذلك

المقارنة التي أجراها وزير المعارف بنفسه بين عدد من الطلبة الجامعيين في كل من مصر وغانا وظهرت بذلك حاجة غانا الماسة إلى الفنيين المصريين في مختلف الميادين كالأطباء والمهندسين والمدرسين وغيرهم ، لقد تم التوضيح لوزير المعارف أن الدكتور نكروما صرح (لأعضاء البعثة) شخصيًا برغبته الخالصة في تعاون مثمر مع مصر ، وأن تطبق مصر وغانا ما تطبقه مصر مع الدول الأخرى من تبادل ثقافي على نطاق واسع ، ورحب وزير المعارف ترحيبًا شديداً بما شرح له من أعضاء البعثة بهذه المناسبة وهو أن لمصر في الأقطار الأخرى ما يزيد عن ٢٠٠٠ مدرس تم إعارتهم بكل رضا وترحاب تنفيذ لبنود التبادل الثقافي ، فضلاً عن أن الجامعات المصرية على الرغم مما تجابهه من ضغط شديد من خريجي المدارس الثانوية تستقبل كل عام ما بين ١٠ ، ٢٠ في المائة من المقبولين بها من طلبة هذه الأقطار ، وعندما عبر الوزير عن أمله في أن يرى بعض طلبة غانا يتمون تعليمهم الجامعي وعلى الأخص في كليات الطب والهندسة والعلوم ، عبر أعضاء البعثة بمدى الترحيب في الجامعات المصرية باستقبال من ترى غانا إيفاده من الطلبة ، وأنه لا يوجد أية صعوبة أمام أى طالب من غانا يود الالتحاق بالكليات المذكورة (٨١) .

وفى جلسة ختامية حضرها الوزير مع مستشاريه بما فيهم بعض الإنجليز دار حديث طويل عن حاجة غانا إلى مدرسي الرياضة والعلوم المصريين وقد طلب الوزير أن تتفضل مصر بإعارة مدارس غانا عشرين من مدرسي الرياضة والعلوم المصريين الذين تمكنهم مؤهلاتهم من تدريس هذه المواد باللغة الإنجليزية للمدارس الثانوية وأن يضاف إلى ذلك العدد بعض المدرسات المصريات في نفس المواد ، وقد سأل عن الكتب المقررة فتمت الإجابة عليه بأنها كتب مصرية من أولها لآخرها وضعها المصريين وهى من تأليفهم وإنتاجهم ، أما نكروما فإنه بعد أن تكلم طويلاً في مختلف المواضيع تم التوضيح له المستوى الذى وصل إليه النشاط التعليمي في مراحله المختلفة

في مصر وهنا صرح بأنه يود أن يرى كثير من طلبة غانا يتممون تعليمهم الجامعي في مصر ، فتم الترحيب بذلك وأن مصر تسعد بتقديم المنح الدراسية في الميادين التي ترى غانا أنسب لها ، وسأل الدكتور نكروما بهذه المناسبة وما الرأي في تبادل ثقافي على نطاق واسع ، تم الرد عليه أن مصر يسعدها السعادة التامة لو أنها حققت كل ما تطلبه غانا في الميدان الثقافي من إيفاد العدد الذى تطلبه من المدرسين والمدرسات ، واستقبال عدد من الطلبة المستوفين لشروط الالتحاق الجامعية في منح دراسية على نفقة وزارة التربية والتعليم المصرية ، خاصة وقد تأييد في قرارات مؤتمر أكرا Accra[٨٢] كل هذه الخطوط العريضة بشأن الروابط الثقافية بين البلدين[٨٣] .

ومما سبق يتضح لنا أن مصر حرصت على إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع أقاليم القارة المختلفة وعملت على إرسال البعثات لاستطلاع ظروف تلك الدول حتى يتم إقامة علاقات مع هذه الدول على أسس صحيحة على رؤية وبصيره ، وكانت مصر حريصة كل الحرص من خلال هذه البعثة على تدعيم التمثيل الدبلوماسي مع هذه الأقطار وعلى أن يكون لها الأسبقية في ذلك أو على الأقل تكون في مقدمة الدول التي سوف يكون لها تمثيل دبلوماسي هناك .

وقد خلصت الدراسة إلى أن البعثة قد قامت بمهمتها في غرب أفريقيا خير قيام ولئن كانت البعثة قد اصطبغت منذ أول الأمر بالصبغة الاقتصادية إلا أن نشاطها شمل ميادين كثيرة ليست الاقتصادية فقط بل السياسية والثقافية ، وكان إرسال هذه البعثة إلى غرب أفريقيا وأداء مهمتها يوحى بأهمية إيفاد البعثات المماثلة لدراسة واستطلاع أحوال تلك الأقطار .

الهوامش

(١) أعطى الذهب اسمه القديم لغانا حين كان التجار الأوربيون يحصلون منها على الذهب ولذلك سميت ساحل الذهب ويعتبر منجم أوازى أكبر منجم للذهب في غانا لذلك يطلق عليه اغنى ميل مربع في أفريقيا ، محمد عبد الغنى سعودي : أفريقية شخصية القارة في شخصية الإقليم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(2) Fredric p. Miller, Agnes F. vandome, John Mc Brewster (Ed.) :Historyof Ghana, U.S.A., U.K., Germany,This book was not produced in Mauritius, 2009, p.1.

(3)Ibid : pp.1,2 .

(٤) ظل ساحل الذهب بعد الحرب العالمية الأولى يحكم كباقي المستعمرات البريطانية ، فالسلطة الفعلية كلها مركزة في يد الحاكم العام ، الذى كان مسئولاً فقط أمام وزير المستعمرات وكان هناك مجلس تنفيذي وآخر تشريعي ، ويتكون المجلس التنفيذي من ستة من كبار الإداريين وهو هيئة استشارية فقط وللحاكم العام الكلمة الأخيرة ، أما المجلس التشريعي فيتكون من ١١ عضواً من الموظفين الرئيسين ، ٩ أعضاء آخرين منهم ٣ من الزعماء الإفريقيين ويقع المجلس أيضًا تحت سيطرة الحاكم بحكم تكوينه إذ أن للحاكم السيطرة الفعلية على الأغلبية وهم الموظفون الرسميون ، دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٤ ، الكود ٠٣٦٤٦١ ٠٠٧٨ ، بحث أعدته إدارة الشئون الأفريقية عن ساحل الذهب فبراير ١٩٥٧ . دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٦ ، الملف ٤٦/ ٤٠/ ٣ ج ٣ ، الكود ٠٣٦٥٠٣ ٠٠٧٨ ، النشرة السرية رقم ١٦ الصادرة بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٥ إلى بعثات التمثيل المصري بالخارج وإدارات الوزارة والتي أعدتها إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية .

(5) Fredric p. Miller, Agnes F. vandome,John McBrewster (Ed.): Opcet ,p.2.

(٦) تقلد الدكتور نكروما منصب رئاسة الوزراء بساحل الذهب في سنة ١٩٥٢ حيث فاز حزبه »مؤتمر الشعب بالأغلبية في انتخابات سنة ١٩٥١ ثم في انتخابات يوليو سنة ١٩٥٦ تلقى تعليمه الابتدائي في معهد »أشيموتا« ثم أتم دراسته الجامعية بجامعة لنكولن بولاية بنسلفانيا بأمريكا وحصل على الدكتوراه من جامعة لندن حيث تأثر بالمبادئ الاشتراكية وهو قوى الشخصية وزعيم محبوب واشترك في الحركة الوطنية ووعد شعبه بالاستقلال وظل يعمل له . قاد الحركة الوطنية زهاء الثمان سنوات والذى تحقق الاستقلال على يديه فقد كان مقدامًا شجاعًا يبغض الاستعمار وقد سجنه الإنجليز وخرج من السجن ليتولى رئاسة الوزارة وظل يعمل في تواضع ونشاط وكرس حياته لخدمة بلاده ومن كلماته التي تدل على صدق وطنيته وتفانية في خدمة بلاده في مرحلة من مراحل الكفاح التي مرت بها أنه قال : »اوئدونى حيًا إذا فشلت في الحصول على الحكومة الذاتية لساحل الذهب« ، دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٤ ، الكود ٠٣٦٤٦١ ٠٠٧٨ ، بحث أعدته إدارة الشئون الإفريقية عن ساحل الذهب فبراير ١٩٥٧ . وهناك تأثر بالمبادئ

الاشتراكية وكان يسمى نفسه »الماركسى الاجتماعى« هذا وقد حصل حزب مؤتمر الشعب على ثلثى مقاعد الجمعية الوطنية في الانتخابات التي أجريت في يوليو الماضى . دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، ملف ٩٨/٩٣/١ ، الكود ٠١٩٩٠٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة من ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن معلومات عن إقليم ساحل الذهب وتطوره نحو الاستقلال ١٦/ ٣/ ١٩٥٦ .

(7) Fredric p. Miller, Agnes F. vandome,John McBrewster (Ed.): Opcet, p.2.

(٨) أحمد نجم الدين فليجة : أفريقيا دراسة عامة وإقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، بدون تاريخ . ، ص ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٩) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٦ ، الملف ٤٦/ ٤٠/ ٣ ج ٣ ، الكود ٠٣٦٥٠٣ ٠٠٧٨ ، النشرة السرية رقم ١٦ الصادرة بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٥ إلى بعثات التمثيل المصري بالخارج وإدارات الوزارة والتي أعدتها إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية .

(١٠) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٤ ، الكود ٠٣٦٤٦١ ٠٠٧٨ ، بحث أعدته إدارة الشئون الإفريقية عن ساحل الذهب فبراير ١٩٥٧ .

(١١) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٦ ، الملف ٤٦/ ٤٠/ ٣ ج ٣ ، الكود ٠٣٦٥٠٣ ٠٠٧٨ ، النشرة السرية رقم ١٦ الصادرة بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٥ إلى بعثات التمثيل المصري بالخارج وإدارات الوزارة والتي أعدتها إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية .

(١٢) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٥ ، الكود ٠٣٦٤٦٤ ٠٠٧٨ ، تقرير أرسله السكرتير الثاني بالسفارة المصرية بلندن إلى وزارة الخارجية عن المستعمرات الأفريقية .

(١٣) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٥ ، الكود ٠٣٦٤٦٤ ٠٠٧٨ ، تقرير أرسله السكرتير الثاني بالسفارة المصرية بلندن إلى وزارة الخارجية عن المستعمرات الأفريقية .

(١٤) أشجار الكاكا وأدخلت في عام ١٨٧٨ ، والدعامة الأساسية لاقتصاد البلاد ، وفي عام ١٩٤٧ أنشئ مجلس تسويق الكاكاو لمساعدة المزارعين وتحقيق الاستقرار في إنتاج وبيع محاصيلهم وقد بلغت قيمة صادراتها من الكاكاو اكثر من نصف كاكاو العالم ، Fredric p. Miller, Agnes F. van-dome,John McBrewster (Ed.): Opcet ,pp.7,8 ، وينتج ساحل الذهب ثلث محصول العالم من الكاكاو وقد صدر في عام ١٩٥٦ ما قيمته ٩٦ مليون جنية منه ٦٦ مليون من الكاكاو ، وعلى ذلك فأن الإقليم يعتمد في كيانه الاقتصادي على محصول واحد وهو الكاكاو ، دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٤ ، الكود ٠٣٦٤٦١ ٠٠٧٨ ، بحث أعدته إدارة الشئون الأفريقية عن ساحل الذهب فبراير ١٩٥٧ .

(١٥) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد الملف ١٤٠/ ١٢٣/ ٣ ج٢ ، الكود ٠٤٠٠٠٦ ٠٠٧٨ ، مكاتبة من وكيل وزارة الخارجية إلى المشرف العام على المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل بخصوص موافاة المكتب بالبيانات العامة عن بعض البلاد الأفريقية وذلك لإمكان مقابلة

نشاط إسرائيل فيها بالمثل ١٥/ ١٠/ ١٩٥٩ .

(١٦) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٤٤ ، الكود ٠٣٦٤٦١ ٠٠٧٨ ، بحث أعدته إدارة الشئون الأفريقية عن ساحل الذهب فبراير ١٩٥٧ .

(١٧) مؤتمر باندونج ١٩٥٥ : كان بداية الجهد المصري في المؤتمرات الدولية لمواجهة إسرائيل ، وقد مثل هذا المؤتمر بداية لظهور الدول الأفريقية على مسرح السياسة الدولية واتخاذها دوراً إيجابياً بجانب الدول الآسيوية في القضايا العالمية ، عايدة العلى سرى الدين : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، كما ظهرت قدرة جديدة لدول أفريقيا في التأثير العالمي واستخدمت هذه القدرة في خدمة القضايا الأفريقية المعروضة على الأمم المتحدة والخاصة بتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وقضايا التحرر على اختلاف أشكالها ، محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص ٤١ ، ٤٢ .

(١٨) الحذر والخوف الشديد من إثارة البعثة لشكوك بريطانيا هو الذى جعل امر البعثة يتم التكتم عليه حتى أنه بالرجوع إلى الجريدة الرسمية والوقائع المصرية عن تلك الفترة لم نجد قرار تشكيل البعثة منشور بها وهو القرار الذى يحمل رقم ١٩٢ والصادر عن رئيس الجمهورية في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ .

(١٩) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١١٤ ، الملف ٣٧/ ١٢٦/ ١ ، الكود ٠٣٥٨١٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة من مستشار سفارة جمهورية مصر بلندن إلى وزارة الخارجية بخصوص تنمية العلاقات التجارية والسياسية بين مصر وساحل الذهب ونيجريا الشرقية ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ .

(٢٠) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١١٤ ، الملف ٣٧/ ١٢٦/ ١ ، الكود ٠٣٥٨١٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة من قسم أفريقيا إلى وزارة الخارجية بخصوص العلاقات بين مصر وساحل الذهب ٩/ ١١/ ١٩٥٥ .

(٢١) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٠٧ ، الملف ١٠٢/ ١٢٢/ ١٠٤ ، الكود ٠٣٨٢٠٧ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الأفريقية إلى الإدارة الاقتصادية بخصوص التمثيل القنصلى بين مصر وغرب أفريقيا ١٨/ ٣/ ١٩٥٤ .

(٢٢) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١١٤ ، الملف ٣٧/ ١٢٦/ ١ ، الكود ٠٣٥٨١٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة من سفارة جمهورية مصر بلندن إلى وزارة الخارجية بخصوص تنمية العلاقات التجارية والسياسية بين مصر وساحل الذهب ونيجريا الشرقية ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ .

(٢٣) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١١٤ ، الملف ٣٧/ ١٢٦/ ١ ، الكود ٠٣٥٨١٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون السياسية قسم أفريقيا إلى الإدارة الاقتصادية بخصوص تنمية العلاقات التجارية والسياسية بين مصر وساحل الذهب ٣٠ أكتوبر ١٩٥٥ .

(٢٤) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١١٤ ، الملف ٣٧/ ١٢٦/ ١ ، الكود ٠٣٥٨١٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة من مستشار سفارة جمهورية مصر بلندن إلى وزارة الخارجية بخصوص

تنمية العلاقات التجارية والسياسية بين مصر وساحل الذهب ونيجريا الشرقية ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ .

(٢٥) الأهـرام الاقتصادي : تدعيم التبادل التجاري مع غرب أفريقيا ، أول نوفمبر ١٩٦٠ ، العدد ١٢٥ ، ص ٦ .

(٢٦) الأهرام الاقتصادي : مهمة البعثات الاقتصادية ، أول ديسمبر ١٩٦٠ ، العدد ١٢٧ ، ص ٤ .

(٢٧) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩٢٠ ٠٠٧٨ ، مكاتبة من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة التجارة بشأن البعثة التجارية إلى ساحل الذهب ١٢/ ٩/ ١٩٥٦ .

(٢٨) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٨٨ ، ملف ٦٩/ ٢/ ١٤ ، الكود ٠٣٧٥٧٠ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الأفريقية إلى الوكيل المساعد للشئون السياسية بخصوص البعثة المقترح إيفادها إلى ليبيريا وساحل الذهب ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٢٩) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٨٨ ، ملف ٦٩/٢/١٤ ، الكود ٠٣٧٥٧٠ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الأفريقية إلى الوكيل المساعد للشئون السياسية بخصوص البعثة المقترح إيفادها إلى ليبيريا وساحل الذهب ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٣٠) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة للسيد وكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون السياسية من إدارة الشئون الأفريقية بخصوص البعثة الاقتصادية لساحل الذهب ٥/ ١/ ١٩٥٧ .

(٣١) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية من نائب وزير الخارجية بخصوص إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة المختلفة فبراير ١٩٥٧ .

(٣٢) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة للسيد وكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون السياسية من إدارة الشئون الأفريقية بخصوص البعثة الاقتصادية لساحل الذهب ٥/ ١/ ١٩٥٧ .

(٣٣) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، الملف ١٠٢/ ١٢٢/ ١١٩ ، الكود ٠٢١٠٩٥ ٠٠٧٨ ، مذكرة من الإدارة الأفريقية بشأن النظر في تبادل التمثيل السياسى بين جمهورية مصر وجمهورية ليبيريا ٢/ ٦/ ١٩٥٦ .

(٣٤) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١١٤ ، الملف ٣٧/ ١٢٦/ ١ ، الكود ٠٣٥٨١٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة من قسم أفريقيا إلى وزارة الخارجية بخصوص العلاقات بين مصر وساحل الذهب ٩/ ١١/ ١٩٥٥ .

(٣٥) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٨٨ ، ملف ٦٩/ ٢/ ١٤ ، الكود ٠٣٧٥٧٠ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الأفريقية إلى الوكيل المساعد للشئون السياسية بخصوص البعثة المقترح إيفادها إلى ليبيريا وساحل الذهب ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٣٦) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٨٨ ، ملف ٦٩/ ٢/ ١٤ ، الكود ٠٣٧٥٧٠ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الأفريقية إلى الوكيل المساعد للشئون السياسية بخصوص البعثة المقترح إيفادها إلى ليبيريا وساحل الذهب ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٣٧) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة للسيد وكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون السياسية من إدارة الشئون الأفريقية بخصوص دعوة مصر لحضور حفل استقلال ساحل الذهب ٣/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٣٨) الأهرام : مولد دولة أفريقية مستقلة جديدة ، ٨/ ٣/ ١٩٥٧ ، العدد ٢٥٦٦١ ، ص ٢ .

(٣٩) الأهرام : رئيس وزراء غانا ، كان يود دعوة مصر والسعودية وسوريا ، ٨/ ٣/ ١٩٥٧ ، العدد ٢٥٦٦١ ، ص ٢ .

(٤٠) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٨٨ ، ملف ٦٩/ ٢ / ١٤ ، الكود ٠٣٧٥٧٠ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الأفريقية إلى الوكيل المساعد للشئون السياسية بخصوص البعثة المقترح إيفادها إلى ليبيريا وساحل الذهب ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٤١) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩٢٠ ٠٠٧٨ ، مكاتبة من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة التجارة بشأن البعثة التجارية إلى ساحل الذهب ١٢/ ٩/ ١٩٥٦ .

(٤٢) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ١٨٨ ، ملف ٦٩/ ٢/ ١٤ ، الكود ٠٣٧٥٧٠ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الأفريقية إلى الوكيل المساعد للشئون السياسية بخصوص البعثة المقترح إيفادها إلى ليبيريا وساحل الذهب ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٤٣) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مكاتبة من وكيل الوزارة لشئون الصناعة بوزارة الصناعة إلى وكيل وزارة الخارجية للشئون الاقتصادية بخصوص اختيار لعضو لتمثيل وزارة الصناعة في البعثة المتجه إلى أقاليم أفريقيا ٦ مايو ١٩٥٧ .

(٤٤) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية من نائب وزير الخارجية بخصوص إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة المختلفة فبراير ١٩٥٧ .

(٤٥) الأهرام : وفد اقتصادي مصري يزور دول أفريقية ، ٢٢/ ١١/ ١٩٥٧ ، العدد ٢٥٩١٥ ، ص ٤ .

(٤٦) كلمة ليبيريا تعنى (بلاد الحرية) وقد جاءت فكرة تكوينها عام ١٨١٦ حينما قرر ألاف من الزنوج الأمريكيين العودة إلى أفريقيا ، وتعتبر أول دولة أفريقية نالت استقلالها وذلك في عام ١٨٤٧ ، الأهرام : سفير ليبيريا الجديد يتحدث إلى الأهرام – رئيس جمهورية ليبيريا يزور القاهرة هذا العام – ليبيريا تحتاج إلى الأرز المصري والملح والمنسوجات والمعدات الزراعية – استقلال شعوب أفريقيا مهمة تقع على كاهل دول أفريقيا المستقلة ، ٣/٧/١٩٦٠ ، العدد ٢٦٨٦٦ ، ص ٧ ، وتقع ليبيريا على

الساحل الغربي لأفريقيا على بعد ١٥٠٠ ميل من تشاد ، Los Angeles Times: Israel May Assign Military Advisers to Traim Liberians,Aug25,1983,p9,B12.

(47) FO - 403 - 285 . Affairs of West Africa ,in continuation of «Futher Correspondence respecting the Niger Territories part XIII. 1899 .

(٤٨) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، الملف ١٠٢/ ١٢٢/ ١١٩ ، الكود ٠٢١٠٩٥ ٠٠٧٨ ، مذكرة من الإدارة السياسية قسم أفريقيا بوزارة الخارجية بشأن ليبيريا ١٩٥١ .

(٤٩) تمام همام تمام : تجارة السلاح في مستعمرة سيراليون في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حولية كلية الآدب – جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي ، الحولية ١٧ ، الرسالة ١١٩ ، ١٩٩٧ ، ص ٢٩ .

(٥٠) محمد عبد الغنى سعودي : أفريقيا شخصية القارة في شخصية الأقاليم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧٣ .

(٥١) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، الملف ١٠٢/ ١٢٢/ ١١٩ ، الكود ٠٢١٠٩٥ ٠٠٧٨ ، مذكرة من الإدارة الأفريقية بشأن النظر في تبادل التمثيل السياسي بين جمهورية مصر وجمهورية ليبيريا ٢/ ٦/ ١٩٥٦ .

(52) FO - 403 - 285 . Affairs of West Africa ,in continuation of «Futher Correspondence respecting the Niger Territories part XIII. 1899.

(٥٣) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٨٨ ، الملف ٣٧/٢١/٩٣ ج ٢ ، الكود ٠٣٥٣٦٨ ٠٠٧٨ ، مذكرة أعدتها الإدارة السياسية عن البلاد الأفريقية طبقًا للتقسيم السياسي ١٩٥٦ .

(٥٤) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد الملف ١٤٠/ ١٢٣/ ٣ ج٢ ، الكود ٠٤٠٠٠٦ ٠٠٧٨ ، مكاتبة من وكيل وزارة الخارجية إلى المشرف العام على المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل بخصوص موافاة المكتب بالبيانات العامة عن بعض البلاد الأفريقية وذلك لإمكان مقابلة نشاط إسرائيل فيها بالمثل ١٥/ ١٠/ ١٩٥٩ .

(٥٥) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، الملف ١٤٠/ ١٢٣/ ١٣ ج٦ ، الكود ٠٤٠٠٦٨ ٠٠٧٨ ، مكاتبة من المفوض العام على المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل بدمشق إلى المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل في الجمهورية العربية المتحدة بخصوص العلاقات الاقتصادية بين ليبريا وإسرائيل ٢٧ أغسطس ١٩٥٨ .

(٥٦) دار الوثائق القومية : أرشيف سرى جديد ، فيلم ٨٨ ، الملف ٣٧ / ٢١/ ٩٣ ، الكود ٠٣٥٣٦٨ ٠٠٧٨ ، مذكرة أعدها الوكيل المساعد للشئون السياسية عن إنشاء شبكة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في أفريقيا ١٩٥٦ .

(٥٧) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ ٠٠٧٨ ، مكاتبة من إدارة الشئون الأفريقية إلى سفارة مصر ببيروت بخصوص البعثة

الاقتصادية المزمع إيفادها إلى ساحل الذهب ٤/ ١٠/ ١٩٥٦ .

(٥٨) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ ٠٠٧٨ ، مكاتبة من سفارة مصر ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية بخصوص البعثة الاقتصادية المزمع إيفادها إلى ساحل الذهب ١٩/ ١/ ١٩٥٧ .

(٥٩) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ ٠٠٧٨ ، مذكرة من نائب وزير الخارجية إلى رئيس الجمهورية بخصوص البعثة الاقتصادية المزمع إيفادها إلى ساحل الذهب ١٤/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٦٠) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية من نائب وزير الخارجية بخصوص إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة المختلفة فبراير ١٩٥٧ .

(٦١) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية من نائب وزير الخارجية بخصوص إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة المختلفة فبراير ١٩٥٧ .

(٦٢) الجمهورية : نجاح مباحثات البعثة التجارية في دول أفريقيا ، ٤ دول تعزز علاقاتها مع مصر ، ١٢/ ١/ ١٩٥٨ ، العدد ١٤٨٧ ، ص ٥ .

(٦٣) تكمن أهمية الكونغو في اتساعه وكثرة سكانه ومركزه المتوسط لكثير من الأقاليم المحيطة به ، وهو يشمل الجزء الأكبر من حوض نهر الكونغو الذى يبلغ طولة ٤١٠٠ كيلو متر ، وهو غنى بمحصولاته الزراعية ومواده الخام ، وأهم محصولاته ومنتجاته البطاطس والحبوب والقطن والفواكه والعاج وبه ثروة حيوانية كما ينتج كمية كبيرة من السمك تبلغ ٧٠ الف طن سنويًا كما إن ثروته المعدنية عظيمة فهو ينتج النحاس والقصدير والكوبالت والزنك والماس والفضة والحديد والمنجنيز كما ينتج كميات من اليورانيوم ، ، ويحد الكونغو من الشمال أفريقيا الاستوائية الفرنسية والسودان ومن الشرق أوغندا وتنجانيقا ومن الجنوب روديسيا الشمالية ومن الغرب أنجولا البرتغالية والمحيط الأطلسي ، و لمركز الكونغو بين كل هذه الأقاليم والمناطق أكسبه أهميه كبيرة حيث يمكن أن يكون مركزًا توجيهيًا بالنسبة للبلاد المجاورة ومنفذًا للوصول إلى أعماق القارة والإحاطة بحاجاتها ودراسة مشاكلها ، دار الوثائق : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم رقم ٨٨ ، الكود ٠٣٥٣٦٨ ٠٠٧٨ ، الملف ٣٧/٢١/٩٣ ، المحفظة ١٦٨ ، مذكرة عن التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في أفريقيا ، ١٩٥٥ .

(٦٤) دار الوثائق : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، الكود ٠٢١٤٤٧ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية إلى الإدارة السياسية بشأن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والكونغو البلجيكي ١٧ أكتوبر ١٩٥٥ .

(٦٥) دار الوثائق القومية : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الملف ١٣٠/٤/١٤٤ ، الكود ٠٣٨٩١٩ – ٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية من نائب وزير الخارجية بخصوص

إنشاء وتدعيم للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأقاليم القارة المختلفة فبراير ١٩٥٧ .

(٦٦) دار الوثائق : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الكود ٠٣٨٩١٩ ٠٠٧٨ ، مذكرة من إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية إلى الوكيل المساعد للشئون السياسية بوزارة الخارجية بخصوص البعثة الاقتصادية الموفدة إلى ليبريا وساحل الذهب ٩/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٦٧) دار الوثائق : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الكود ٠٣٨٩١٩ ٠٠٧٨ ، مذكرة من مدير مكتب نائب وزير الخارجية إلى الوكيل المساعد للشئون الاقتصادية بخصوص طلب الرأي حول إرسال بعثة اقتصادية إلى الكنغو البلجيكي ١٤/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٦٨) دار الوثائق : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الكود ٠٣٨٩١٩ ٠٠٧٨ ، الملف ١٣٠/ ٤/ ١٤٤ ، مذكرة من وكالة الوزارة للشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية إلى مصلحة الإحصاء بخوص موافاتها بحركة الصادرات والواردات بين جمهورية مصر والكنغو البلجيكي عن السنوات الثلاث الأخيرة ١٨ فبراير ١٩٥٧ .

(٦٩) دار الوثائق : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الكود ٠٣٨٩١٩ ٠٠٧٨ ، مذكرة من وكالة الوزارة للشئون الاقتصادية إلى نائب وزير الخارجية بخصوص الرأي عن إيفاد بعثة اقتصادية مصرية إلى الكونغو البلجيكي توطئة لإعادة إنشاء القنصلية المصرية بها فبراير ١٩٥٧ .

(٧٠) دار الوثائق : وزارة الخارجية ، أرشيف سرى جديد ، فيلم ٢٣١ ، الكود ٠٣٨٩١٩ ٠٠٧٨ ، مذكرة من نائب وزير الخارجية مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية بخصوص إيفاد بعثة اقتصادية إلى الكونغو البلجيكي فبراير ١٩٥٧ ، وقرار رئيس الجمهورية في ٣٠ مارس ١٩٥٧ .

(٧١) الأهرام : وفد اقتصادى مصري يزور دول أفريقية ، ٢٢/ ١١/ ١٩٥٧ ، العدد ٢٥٩١٥ ، ص ٤ .

(٧٢) الأهرام : بعثة لغرب أفريقيا لدعم صلات مصر التجارية معها ، ١٤/ ١١/ ١٩٥٧ ، العدد ٢٥٩٠٧ ، ص ٥ .

(٧٣) الجمهورية : نجاح مباحثات البعثة التجارية في دول أفريقيا ، ٤ دول تعزز علاقاتها مع مصر ، ١٢/ ١/ ١٩٥٨ ، العدد ١٤٨٧ ، ص ٥ .

(٧٤) دار الوثائق القومية : أرشيف سرى جديد ، فيلم ٨٩ ، الملف ٣٧/ ٢١/ ٩٣ ، الكود ٠٣٥٣٧٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة أعدتها إدارة الشئون الأفريقية عن البعثة المصرية لغرب أفريقيا السياسية ١٩٥٨ .

(٧٥) الجمهورية : نجاح مباحثات البعثة التجارية في دول أفريقيا ، ٤ دول تعزز علاقاتها مع مصر ، ١٢/ ١/ ١٩٥٨ ، العدد ١٤٨٧ ، ص ٥ .

(٧٦) الأهرام : البعثة الاقتصادية المصرية عودتها من غرب أفريقيا أمس ، ١٢/ ١/ ١٩٥٨ ، العدد ٢٥٩٦٦ ، ص ٤ .

(٧٧) الجمهورية : تقرير إلى الرئيس عن زيارة البعثة الاقتصادية لبلاد غرب أفريقيا ، ١٣/ ١/ ١٩٥٨ ، العدد ١٤٨٨ ، ص ٤ .

(٧٨) الجمهورية : نجاح مباحثات البعثة التجارية في دول أفريقيا ، ٤ دول تعزز علاقاتها مع مصر ، ١٢/

١/ ١٩٥٨ ، العدد ١٤٨٧ ، ص ٥ .

(٧٩) الأهرام : ٨ ملايين جنية قيمة المبادلات مع غرب أفريقيا ، ١٣/ ١/ ١٩٥٨ ، العدد ٢٥٩٦٧ ، ص٦ .

(٨٠) دار الوثائق القومية : أرشيف سرى جديد ، فيلم ٨٩ ، الملف ٣٧/ ٢١/ ٩٣ ، الكود ٠٣٥٣٧٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة أعدتها إدارة الشئون الأفريقية عن البعثة المصرية لغرب أفريقيا السياسية ١٩٥٨ .

(٨١) دار الوثائق القومية : أرشيف سرى جديد ، فيلم ٨٩ ، الملف ٣٧/ ٢١/ ٩٣ ، الكود ٠٣٥٣٧٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة أعدتها إدارة الشئون الأفريقية عن البعثة المصرية لغرب أفريقيا السياسية ١٩٥٨ .

(٨٢) مؤتمر أكرا (أبريل ١٩٥٨) : جاء الجانب الثقافي من المؤتمر لدعم الروابط الثقافية بين دول أفريقيا والتعريف بالمدنية الأفريقية وحضاراتها وتصحيح الحقائق الجغرافية والتاريخية التي يشوهها الاستعمار والنفوذ الأجنبي تأكيداً لمبادئ باندونج وفى نطاق ميثاق الأمم المتحدة ، كما أن قرارات المؤتمر نصت على تشجيع تبادل المراكز الثقافية وتبادل الأساتذة والطلاب وأن تعمل كل دولة على تدريس إحدى اللغات الأفريقية الأساسية في مدارسها الثانوية ، كما قرر المؤتمر العمل على ترجمة الكتب التي تعالج الموضوعات الأفريقية إلى اللغات التي تساعد على تعميم الانتفاع بها وتخصيص جوائز لأحسن المؤلفات التي تتناول المدنية الأفريقية وحضاراتها ، ونصت القرارات على ضرورة مراجعة كتب التاريخ والجغرافيا في الدول الأفريقية وتخليصها من أثار الاستعمار والنفوذ الأجنبي وتصحيح الحقائق العلمية والتاريخية ، ونص المؤتمر على عقد المؤتمرات الدورية بين الهيئات والطوائف العلمية والمهنية في دول أفريقيا ، الأهرام : تبادل المراكز الثقافية بين دول مؤتمر أكرا ، ٢٨/ ٤/ ١٩٥٨ ، العدد ٢٦٠٦٩ ، ص ٤ ، وإقامة مهرجانات مشتركة للشباب ومهرجانات رياضية والعمل على إقامة المعارض وتبادل المواد التعليمية والثقافية التي تزيد من المعرفة وذلك لتحقيق الأماني الاجتماعية والثقافية لهذه الدول ، الأهرام : مؤتمر أكرا يعلن الوحدة بين دولة ، ٢٣/ ٤/ ١٩٥٨ ، العدد ٢٦٠٦٤ ، ص ٤ .

(٨٣) دار الوثائق القومية : أرشيف سرى جديد ، فيلم ٨٩ ، الملف ٣٧/ ٢١/ ٩٣ ، الكود ٠٣٥٣٧٢ ٠٠٧٨ ، مذكرة أعدتها إدارة الشئون الأفريقية عن البعثة المصرية لغرب أفريقيا السياسية ١٩٥٨ .